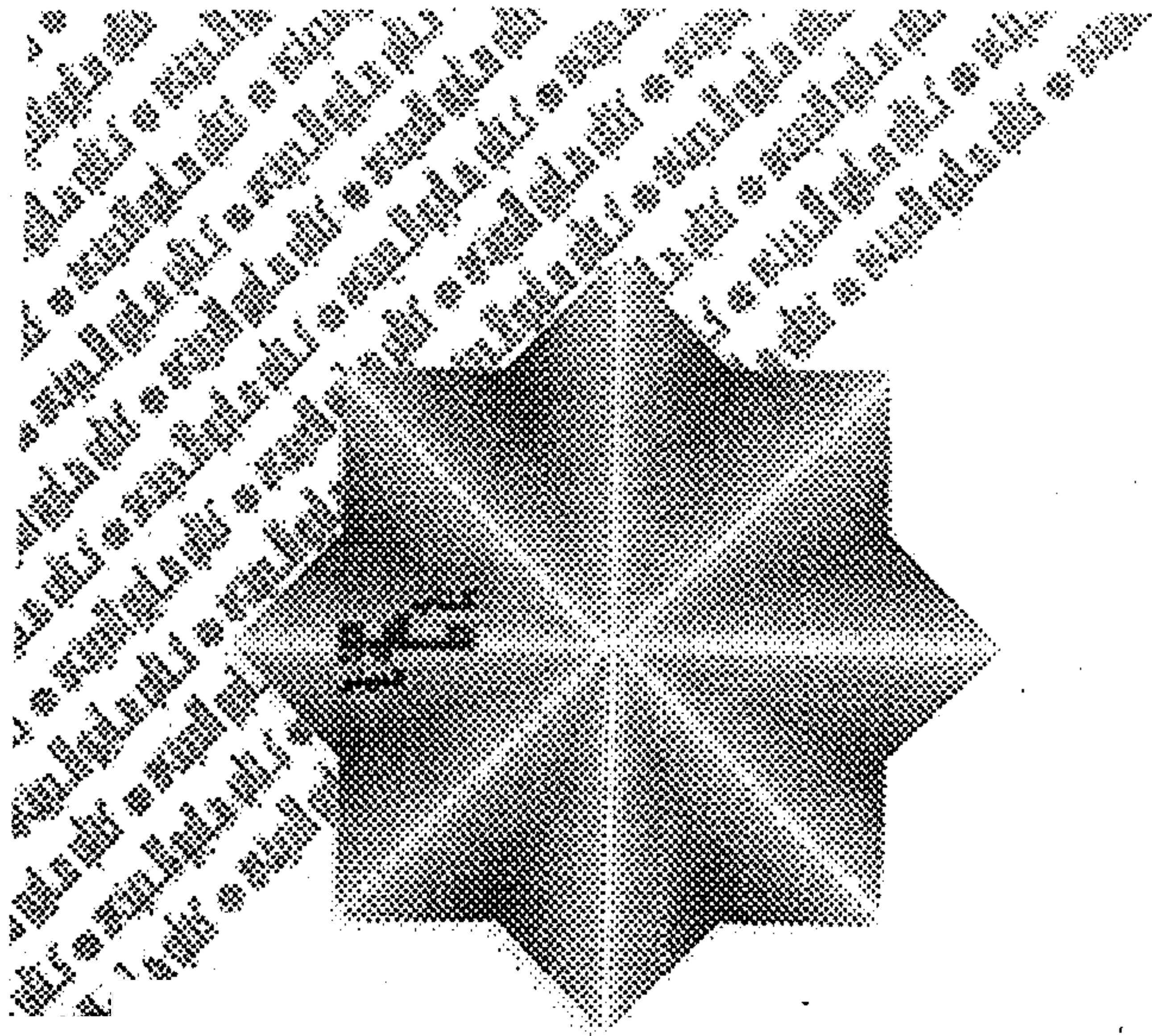


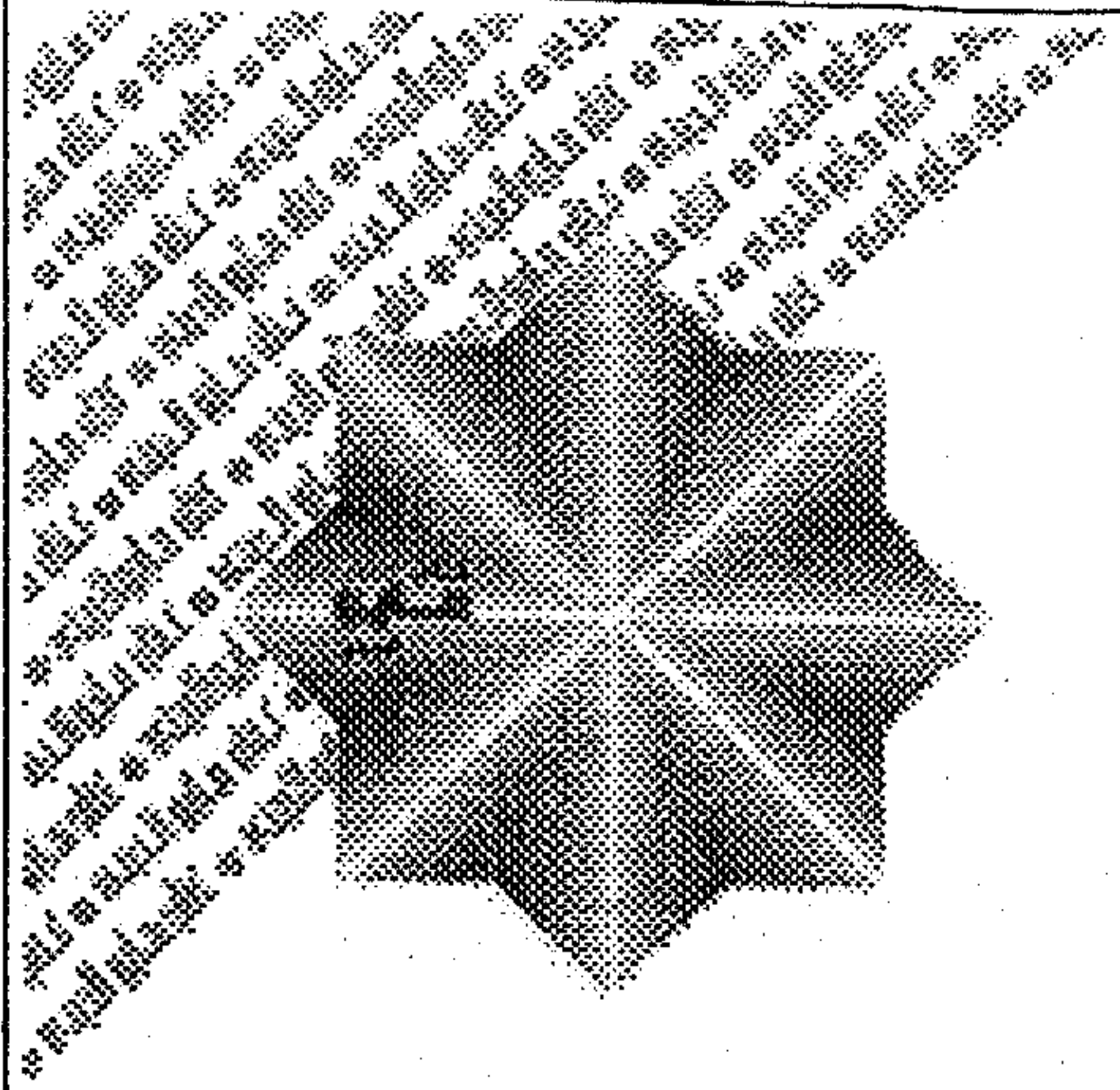
اهداءات ٢٠٠٢

أ/حسين كامل السيد بك فهمي
الاسكندرية



رئيس مجلس الإدارة :

إبراهيم سعد



المدير العام :
علوى عامر

كتاب مايو الدينى

يصدر أول كل شهر عربى
عن دار مايو الوطنية
للنشـر

■ **دار مايو الوطنية للنشر** ■

١٦ شارع المنتزة - الزمالك - القاهرة
ت : ٣٤٠٩٩٠٠ / ٣٤٠٩٩٠٧ / ٣٤٠٩٩٠٩
ص . ب : ١٢٥ الجيزة Fax : 3409046

د. فاضل شريف واصل
مفتي الديار المصرية



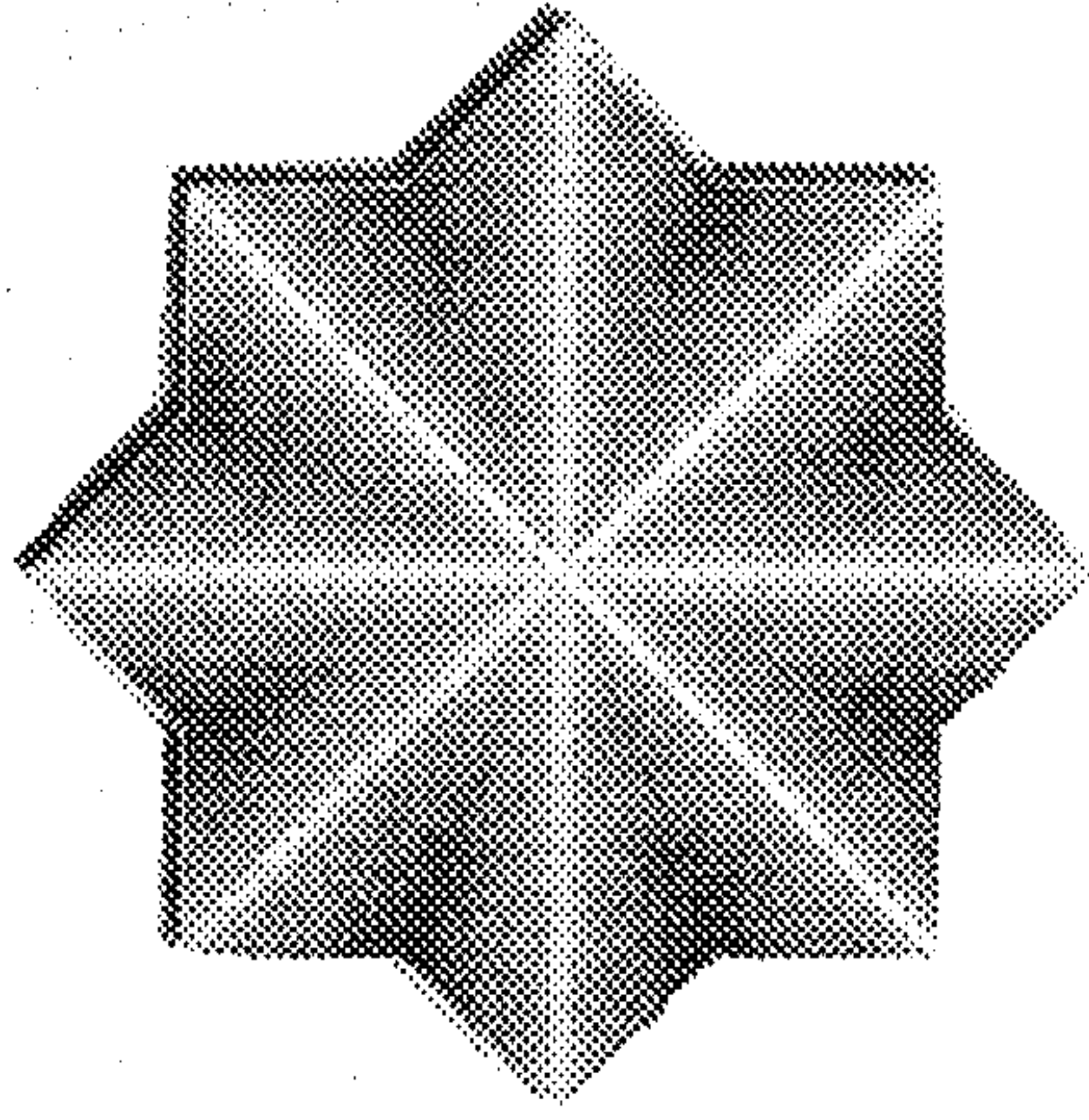
فتاوى المرأة

٩٩ سؤالاً وجواباً

إعداد: الفتى الشاب

الغلاف والإخراج الفني :

مجدي حجازي



■ كتاب مايو الدينى ■

■ فتاوى المرأة ٩٩ سؤالاً وجواباً ■



المرأة .. قبل الإسلام وبعده

لقد كرم الإسلام المرأة تكريماً عظيماً ، ورفع مكانتها إلى عنان السماء ، بعد أن كانت قبل الإسلام فى نظر الشرائع الوضعية والأمم السابقة سلعة مثل غيرها من السلع التجارية تباع وتشترى، بل كانت عند البعض فى منزلة أدنى



■ فتاوى المرأة ■ ■

من ذلك حيث كانوا يعدونها رجسا من عمل الشيطان .

وقديما كانت اليونان أكبر الأمم حضارة ومدنية ، فقد كانت أثينا فى ذلك الوقت مدينة الحكمة والفلسفة والطب والعلم فى العالم ، ومع ذلك كانت نظرتهم إلى المرأة كنظرتهم إلى سائر الحيوانات خاصة فى عهود الأثينيين القدماء .

أما الفرس قبل الإسلام فقد كانوا ينظرون إليها فى تعال ويعاملونها بإذلال واحتقار، وقد استمرت المرأة مهضومة الحق مهیضة الجناح مجهولة القدر ، مظلومة فى المعاملة ، حتى أنقذها الإسلام وأعطاهـا كل حقوقها كاملة كالرجل سواء بسواء .. وكانت المرأة عند بعض اليهود فى منزلة الخادم .. وكان يسمح للأب أن يبيع ابنته وهى صغيرة ويقبض ثمنها ، وكانت المرأة اليهودية لا ترث شيئا من أبيها إلا إذا لم يوجد أحد من الأبناء .



وكانت المرأة فى الجاهلية عند بعض العرب عارا يخشونه ، ولذلك كانوا يئذونها فى التراب وهى طفلة صغيرة خوفا من هذا

العار، ولذلك كان إذا بشر أحدهم بميلاد أنثى احتواه كرب عظيم ، وليس أدل على ذلك من وصف القرآن الكريم لهذا الأمر بقوله تعالى : ﴿وَإِذَا بَشَّرَ أَحَدَهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ، يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾

(النمل ٥٨)

وكانت المرأة عند بعض العرب في الجاهلية تعد جزءاً من ثروة أبيها أو زوجها وكان ابن الرجل يرث أرملة أبيه بعد وفاته .. وكان العرب قبل الإسلام يرثون النساء كرها ، وكان الرجل يلقي ثوبه على زوجة أبيه ثم يقول: ورثتها كما ورثت مال أبي ، فإذا أراد أن يتزوجها تزوجها بدون مهر أو زوجها لغيره وتسلم مهرها منه أو حرم عليها أن تتزوج كي يرثها بعد موتها .

وكانت المرأة الهندية قديماً لا حق لها في الحياة بعد موت زوجها ، فإذا توفي الزوج جيء بها لتحرق على جثته وهي حية .



وكانت المرأة قبل الإسلام تعد متاعاً من

الأمّعة يتصرف فيها الأب وهي صغيرة بالموت أو بالبيع ، كما كان للزوج أن يتصرف فيها كما يشاء ، فيتنازل الزوج عن زوجته لغيره متى أراد بمقابل أو بغير مقابل سواء قبلت أم لم تقبل .

وفي سنة ٥٨٦ م عقد اجتماع في فرنسا لبحث : « هل المرأة تعد إنساناً أو غير إنسان؟ » وبعد نقاش طويل وعنيف قرر المجتمعون أنها إنسان ، ولكنها خلقت لشيء واحد هو أن تخدم الرجل ! وبهذا القرار جعلوها بمنزلة خادم فقط .

وفي القانون الروماني : « المرأة ليست أهلاً للتصرف مدة حياتها كالطفل ، ويجب أن يوكل أمرها لرب الأسرة » فهي في نظر هذا القانون تعامل معاملة القاصر طوال حياتها .

وفي القانون الفرنسي : « المرأة ليست أهلاً للتعاقد بدون رضا زوجها وإجازته » أي موافقته .. ومن ثم فهي ليست أهلاً للتعاقد بدون رضا زوجها وإجازته ، كما أنها ليست أهلاً للتصرف بنفسها كالرجل لأن ذمتها المالية تدخل في ذمته كما تقول قوانينهم الوضعية !



ولقد جاء الإسلام والمرأة على هذه الحال المتردية والمهينة البالغة السوء فرفع مكانتها إلى مكانة الرجال سواء بسواء وجعل النساء شقائق الرجال ، حيث قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾

(النساء - ١)

وقال تعالى : ﴿ ذَرِيَّةَ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ . (آل عمران ٣٤)
وقد كرم الإسلام بنى آدم ولم يفرق بين الذكر والأنثى فقال سبحانه : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَرْدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ (الإسراء ٧٠) .

وقال تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾ . (النجم ٤٥)

وقد كرم الله المرأة وجعلها مع الرجل كالروح مع الجسد. قال تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾

(الروم - ٢١)



وهكذا بعد أن أصاب المرأة ما أصابها من الظلم والبغى والاستعباد ، جاء الإسلام فأنصفها الإنصاف كله وأزال عنها ما لحقها من ظلم وحررها من العبودية ، وعاملها معاملة إنسانية ورفع مكانتها وأعلى منزلتها وأعطاهم حقوقها كاملة لا نقص فيها ، ودافع عن حياتها وحريتها وكرامتها وعملت في الإسلام بالعدل والقسطاس المستقيم كما يعامل الإنسان الحر الكريم في أرقى العصور مدنية وحضارة .

فالإسلام أنقذ المرأة من كل المظالم وعاملها معاملة كلها إنصاف واحترام وإجلال ، ولم تعط المرأة حقوقها .. بنتاً أو زوجة أو أما أو أختاً إلا في الإسلام .. لقد أعطيت الحق في الحياة والحق في الميراث والحق في التملك والحق في التعليم منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان ، في الوقت الذى لم يعترف الغرب فيه بحقوق المرأة إلا في القرن التاسع عشر من الميلاد وذلك بعد جهاد مرير وطويل .

إن المرأة في الإسلام مستخلفة في الأرض لعبادة الله وحده وعمارة هذا الكون كالرجل سواء بسواء لقوله تعالى : ﴿ إِنى جاعل فى

الأرض خليفة ﴿ والمراد به الإنسان آدم وحواء وذريتهما من بعدهما ، وهم جميعا عند الله سواء فى هذا الاستخلاف وفى حمل أمانة المسئولية والتكاليف الشرعية فى الدين والدنيا على حد سواء ، وكل ميسر لما خلق له .



وللمرأة فى نظر التشريع الإسلامى نصيب فى كل ميادين الحياة من الناحية الاجتماعية والسياسية والمدنية والعلاقات الشخصية والعلاقات الدولية وغيرها .

ولهذا كان فقه النساء فى الإسلام له أهمية كبيرة عند فقهاء المسلمين والعلماء ، وكان له حظ وافى من الدراسة والبحث ، ولكن ضمن فقه التشريع الإسلامى العام ، لأن الإسلام لا يفرق بين الرجال والنساء فى التشريع أو الأحكام ، وكان ذلك هو غالب الحال فى البحث والدراسة من قديم الزمان .

وهذا الكتاب يتعلق بفقه النساء ، ويتضمن إجابات على أسئلة واستفسارات كلها تدور حول قضايا وأمور تتعلق بالنساء وما يتصل بهن بالنسبة للحقوق والواجبات العامة والخارجية والمحلية والدولية فى الإسلام .

وقد جاءت هذه الدراسة بصورة ميسرة على هيئة سؤال وجواب ليعم النفع به العامة والخاصة.

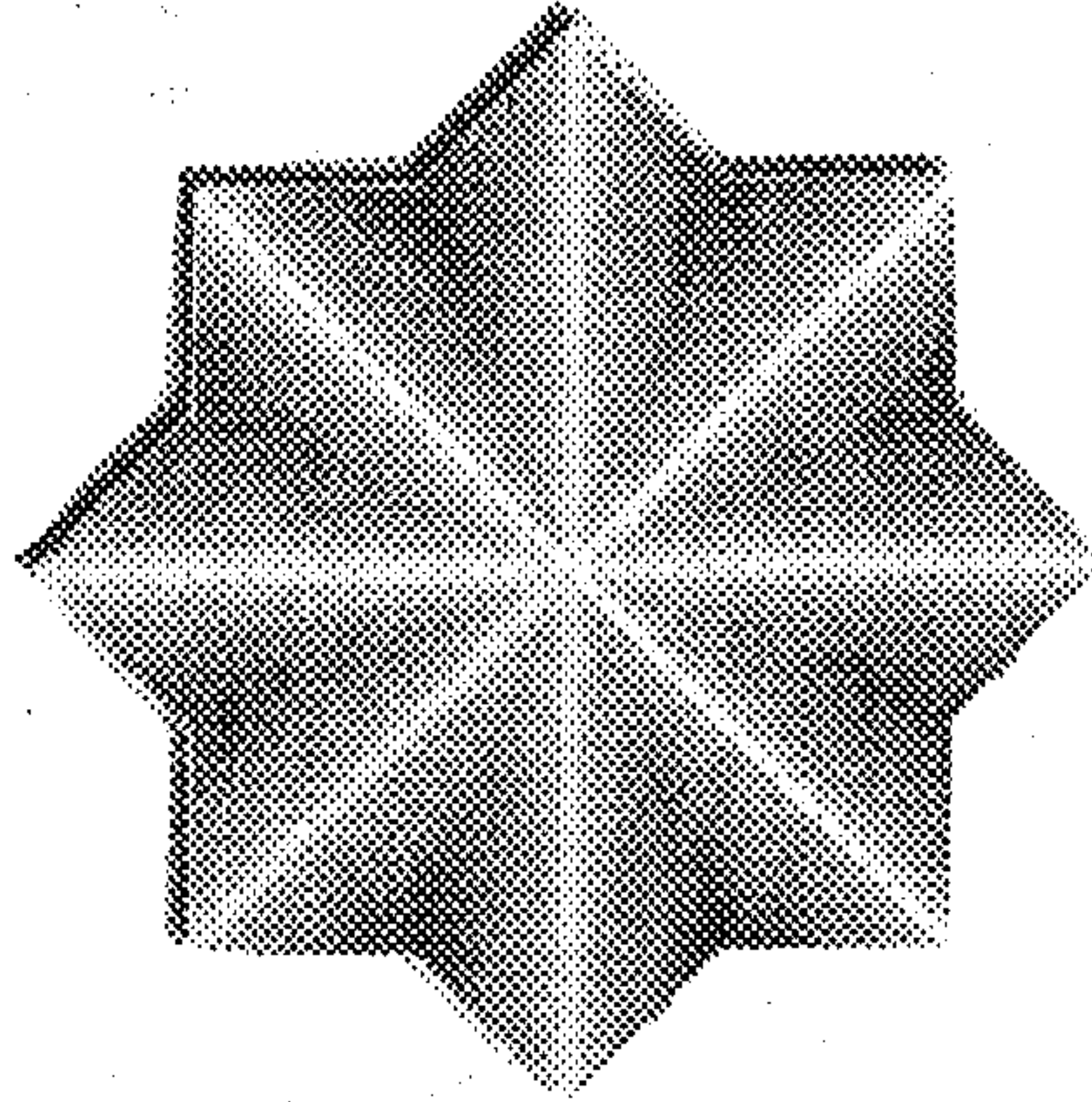
وهى تمثل فقه الإسلام بالنسبة للمرأة فى عمومها وهى لا تعتبر بالنسبة لما ورد فيها فتوى ملزمة بل هى فقه شرعى صحيح قام على أصوله الشرعية الصحيحة من مجموع نصوص الشريعة الإسلامية الغراء ومن أدلتها الصحيحة المعول عليها عند علماء التشريع الإسلامى.

وندعو الله أن ينفع بها العامة والخاصة .
وأن يحقق منها الخير للإسلام
والمسلمين والوطن والمواطنين .

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل .
وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د. نصر فريد محمد واصل

مفتى الديار المصرية



■ كتاب مائسوا الدينى ■

■ فتاوى المرأة ٩٩ سؤالاً وجواباً ■

المسائل

مكانها المفضل بين البيت والمجتمع

● السؤال الأول ●

● ما زالت قضية عمل المرأة محل أخذ ورد، فما حكم الدين فى عمل المرأة ؟ وهل هناك أعمال معينة لا يجب عليها أن تقوم بها ؟

— المرأة والرجل كلاهما يكمل الآخر ، وقد زود الله كلا منهما بطاقات واستعدادات تتناسب مع المهمة التى يقوم بها ليحقق الخلافة فى الأرض ، ومع الدور الذى يحسن أدائه فى الحياة، وقد جعل الله لكل منهما ميدانا يمكن أن يؤدى فيه رسالته بيسر وفاعلية . وميدان المرأة هو البيت ورعايته رعاية تامة والإشراف على مصالح زوجها والقيام على الجيل الناشئ ورعايته . وميدان الرجل هو الكون الواسع للسعى فيه على رزقه ورزق من يعول من زوجة وأولاد. وأجمع العقلاء على أن المكان المفضل للمرأة هو المنزل، وجاءت الأدیان كلها مؤكدة لهذه الحقيقة وموصية بالحفاظ عليها . وقد رغب الإسلام المرأة وحثها على الاستقرار فى بيتها فقال تعالى : ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ والأولى بالمرأة أن تعشق البيت وتهب له كل حياتها وحبها، وأحسن ما قيل عن وضع المرأة بين البيت والمجتمع هو أنه لا ينبغى خروجها إلا عند حاجتها إلى العمل أو حاجة العمل إليها . وما تخرج له المرأة قد يكون واجبا كخروجها لتحصيل قوتها وقوت من تعول إذا لم يكن لها عائل ، أو كان لكنه عاجز عن العمل أو معسر لا يكفى دخله تغطية مطالب الأسرة .. فإذا لم

تستطع المرأة تحصيل هذه المطالب إلا بخروجها للعمل كان لها ذلك ، بل وجب عليها ، وذلك حفاظا للنفس وإبقاء على الحياة الكريمة العفيفة وصيانة لها عن اللجوء إلى طرق غير مشروعة .

وقد يكون خروج المرأة مندوبا كخروجها لطلب العلم الزائد على القدر الضرورى ، وكذلك الخروج لمساعدة زوجها فى كسب عيشه .

وقد يكون خروجها مباحا كخروجها للعمل وهى غير محتاجة إلى هذا العمل ، وليس هو (أى العمل) محتاجا إليها أو متوقفا عليها ، وفى مثل هذه الحالة يكون استقرارها فى بيتها أفضل صيانة لها عن المكروه وخاصة إذا فسد الزمان .

تعمل سكرتيرة .. للضرورة

● السؤال الثانى ●

● ما حكم الدين فى عمل المرأة سكرتيرة خاصة عند رجل ، وما يستلزمه ذلك من وجوب مستمر معه والسفر معه فى بعض الأحيان ؟ وهل يعد هذا التواجد خلوة شرعية ؟

— يقول الله تعالى فى كتابه الكريم :
﴿ وقرن فى بيوتكن ﴾ وهذا الأمر الإلهى
يشمل النساء جميعا فإن الحكم عام وشامل ..
فاستقرار الزوجة فى بيتها وتعلق قلبها به له
آثار طيبة تعود عليها وعلى أولادها وعلى
المجتمع عامة .

وليس يعنى الأمر بالاستقرار أن الإسلام
يحرم على المرأة الخروج من بيتها وممارسة
أى عمل مشروع يعينها على مطالب الحياة
خاصة إذا كانت هناك ضرورة تقتضى العمل
منها ، فعملها فى هذه الحالة يعد استثناء من
القاعدة الأصلية وهى الاستقرار فى المنزل ، ولا
يفهم من هذا الاستثناء أنه يجوز للمرأة أن
تعمل سكرتيرة خاصة لرجل أجنبى عنها
والسفر معه فى بعض الأحيان ، لأن هذا محرم
شرعا بنص حديث رسول الله صلى الله عليه
وسلم الذى يقول فيه : « ما اجتمع رجل
وامرأة إلا وكان الشيطان ثالثهما » ولا مانع
منه إذا لم تجد عملا غيره بشرط ألا تكون مع
صاحب العمل فى مكان خاص بل فى مكان
مفتوح لا حرج فى دخوله فى أى وقت لأى
إنسان ، هذا إذا كان هناك ضرورة لذلك

والضرورة تقدر بقدرها .

وتحقق الخلوة الشرعية : إذا اجتمع رجل وامرأة فى مكان واحد وحدهما دون ثالث وكانا آمنين فيه من أن يطلع أحد عليهما بغير إذنهما.. أو كان باب المكان مغلقا عليهما أو أرخى عليه وعلى نوافذه الستائر.. فهذه خلوة شرعية لا تجوز إلا مع من تحل له، فإن كان معهما ثالث سواء كان بصيرا أم أعمى أو كان نائما أو يقظا وسواء كان بالغا أم صبيا يعقل لم تكن هذه خلوة .

وبناء على ذلك .. إذا كان هذا الرجل وهذه المرأة فى مكان واحد ولا ثالث معهما ومغلق عليهما الأبواب والنوافذ ومرخاة الستائر وحديثهما مع بعضهما خارج عن نطاق الإسلام ويدعو إلى الغريزة والشهوة وتوافرت فيه بقية شروط الخلوة الشرعية .. فيعد هذا خلوة شرعية ، ويعتبر هذا اختلاطا منهيًا عنه أيضا لحديث مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال : « لا يخلون رجل بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان » .

سائقة تاكسى .. لا مانع

● السؤال الثالث ●

● هل تعمل المرأة سائقة تاكسى ؟

— من القواعد المقررة شرعا (أن الضرورات تبيح المحظورات) وعند الضرورة يتناول الإنسان الخمر والخنزير بقدر دفع الحاجة لقوله تعالى : ﴿ فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ﴾ والضرورات تقدر بقدرها .

وفي واقعة السؤال فإنه مادام هناك ضرورة تحتم على المرأة أن تعمل سائقة تاكسى كي تطعم أطفالها وتحافظ على حياتهم فإنه لا مانع شرعا من هذا العمل شريطة أن تكون ملتزمة بأداب الإسلام وتعاليمه من حيث اللبس ومحادثتها لغيرها أثناء عملها ومحافظةها على نفسها ، وألا يكون في عملها هذا مدعاة للفسق والفجور ، وأن يكون في المدن العامرة بالسكان ، وألا يكون في الليل أو في الظلام ، ولا يجوز في أى وقت أو حال يتحقق فيها الخلوة غير المشروعة التي يحرمها الإسلام والضرورة - كما قلنا - تقدر بقدرها .